

العدد في اللغة العربية

- ٣ -

حالات المميز مع العدد

سبق أن ذكرت أن الواحد والاثنين لا يذكر معهما المميز لأنه يستغني عنهما باعتباره يدل في نفسه على الوحدة وعلى التثنية بطبيعة اللفظ والدلالة .
أما المعدود الذي هو مميز العدد الذي يسبقه مع بقية الأعداد غير الواحد والاثنين فله أحوال عدة ألخصها فيما يلي :

المعدود مع ثلاثة الى عشرة يكون مخصوصاً بالاضافة ويكون جمعاً مكسراً يدل على القلة لا على الكثرة فان استعمل جمع الكثرة فاضطراباً بالنيابة عن جمع القلة ، وتخالف هذه القاعدة في ثلاثة أمكنة : الأول ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو : تسعة رهط ، الثاني : لفظ مائة فتقول ثلاثمائة لا ثلاث مئات وبعلل بأن مائة لفظ يدل على جمع أي عشر عشرات ، الثالث أن يميز بجمع التصحيح في الكلمات التي أهممت جموع تكسيروها مثل « سبع سموات » وفي الكلمات التي لها جموع قلة مكسرة ولكنها جاورت هذه الكلمات مثل : « إني أرى سبع بقرات سمان بأكلهن سبع عجاف وسبع سفلات خضر » جاورت « سفلات » ، وجمعها المكسر سنابل ، بقرات وليس لهذه جمع تكسير بل لها اسم جمع فقط ؛ وفي الكلمات التي ليس لها جموع تكسير مثل ثلاث سعادات ج سعاد . وبنوب جمع الكثرة عن جمع القلة حين لا يوجد هذا أو يكون شاذاً قياماً أو سماعاً أو قليل الاستعمال .

وجموع القلة لها أربعة أوزان : أفعال وأفعل وأفعلة وفَعْلَة مثل : أجمال وأفرخ وأرغفة وعَلْمَة .

- ٨٧ -

وتجوز الإضافة في مثل ثلاثة أثواب قياساً على قولك « كل القوم » فالمقصود بلفظة أثواب هنا واحد منها لا الجمع « أثواب » مكرراً ثلاث مرات .
 وإذا استعمل جمع الكثرة بدل جمع القلة مع وجوده ينزل منزلة اسم الجنس فتلاثة كلاب معناها ثلاثة من الكلاب كما تقول ثوب خز أي من خز .
 وبمناسبة الكلام على المعدود يجب الانتباه الى انه لا يجوز فصل العدد عن تمييزه فلا تقول : (ثلاثة رأيتهم رجال « او من الرجال ») ؛ وأما قول الشاعر :
 « على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كيلا »
 فضرورة .

أما جر المعدود مع ثلاثة وأخواتها فقد علمه الصبان « في حاشيته ج ٤ ، ص ٤٦ » بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وعلل كونه جمعاً بإيجاد المطابقة بين العدد والمعدود وعلل كونه جمعاً للقلة بالمطابقة أيضاً .

وذكر الصبان أنه يجوز في معدود ثلاثة وأخواتها إذا كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس وجهان مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى .
 واختلف النحاة في قول « رأيت ثلاث بنات عرس » فبعضهم يرى إدخال التاء لأن مفرداها ابن عرس وبعضهم يرى حذف التاء لأن لفظ بنات مؤنث أما القاعدة العامة فهي أنه يرجع لمفرد الجمع فينظر فيه من حيث التذكير والتأنيث . فيذكر العدد إن كان هو مؤنثاً وبالعكس .

وإذا اشترك مذكر ومؤنث معدودان معاً في عدد فيعتبر المعدود كله مذكراً فنقول : أعطيتك ثمانية ما بين عبد وجارية لأن القاعدة العامة أنه اذا اجتمع مذكر ومؤنث فالغلبة تكون للمذكر وهنا ليس المقصود ثمانية من كل نوع وإنما بعض الثمانية عبيد وبعضهم جوار . ولذلك يقلب المذكر المؤنث في هذه الحالة .
 ولكن الفراء لا يبيز عطف المؤنث على المذكر في مثل قولك جاءت ستة

رجال ونساء لأن ذلك معناه ستة رجال وست نسوة لاستة ما بين رجال ونساء
ومما جاء مخالفاً لقاعدة المعدود مع ثلاثة هذا البيت :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر

وكان الواجب أن يقول ثلاثاً لأن القبائل جمع قبيلة وهي مؤنثة وبذكر
معها العدد؛ وخرجه صاحب المخصص (ج ١٧، ص ١٧٢) بأن الشاعر أراد
بثلاثة ثلاثة أبطن فأنت العدد وأظن أن هذا خطأ فلم يقصد الشاعر ذلك
وإنما اضطره الشعر إلى تأنيثها أو أن العرب لم يكونوا كلهم يسرون على هذه
القواعد العددية بصورة دقيقة ولذلك نجد آياتاً كثيرة من أمثال هذا البيت
يسعى النحاة إلى أن يصطنعوا لها تأويلات يظهر فيها التمحك والتنطع .

والمعدود مع خمسة عشر وأخواتها يكون تمييزاً مفرداً منصوباً فأما نصبه
فكما يقول ابن يعيش (ج ٦ ص ٢٠ من شرح المفصل) فلأنه عدد فيه نية
التنوين إلا أنه مبني فبناؤه كان مانعاً من ظهور التنوين كمنع ما لا ينصرف
نحو قولك: هؤلاء حواج بيت الله وضوارب زيدا فلما كان في نية منون امتنعت
لذلك إضافته ووجب نصب مميزه وأما إفراده مع أحد عشر وأخواتها فلأن العدة
معلومة من العدد ولم يبق إلا بيان الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع .

والتمييز مع عشرين يكون كذلك مفرداً منصوباً ونصب لأن عشرين
لعدم تمكنه لم يجز حذف نونه وإضافته إلى الجنس المميز فلم يقولوا «عشرو»
درهم لأن العشرين وأخواتها لم تقو قوة أمم الفاعل ولا الصفة فألزمت طريقة
واحدة وتحذف إذا أضيفت إلى المالك نحو عشرو زيدا فلذلك لم يكن
التفسير إلا واحداً لأن الواحد دال على نوعه فإن قلت عندي عشرون رجلاً
كنت قد أخبرت أن عندك عشرين كل واحد منهم جماعة رجال كما قالوا
جمالان وإبلان فاعرفه (المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٢١) .

والمعدود مع مائة يكون مفرداً مجروراً بالإضافة وعاله صاحب التصريح

(ص ٢٧٤ ج ٤) بأن المائة اشتملت على عشرة وعشرين فأخذت من مئتين وعشرين الأفراد وأخذت من مئتين وعشرين بالإضافة .

والمعدود مع ألف يكون كالمعدود مع مائة لأن الألف ليس إلا عشر مئتين ووجه النحاة القراءة الشاذة في « ثلاثمائة سنين » بإضافة العدد إلى المعدود بأنها شبيهت هنا بالعشرة إذ كانت تعشيراً للعشرات وقيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد ووجهوا قراءة من قرأ « ثلاثمائة » بالتنوين بأن المعدود إنما وقع عطف بيان أو بدلاً من ثلاثمائة ونقض هذا بعضهم بأن هذا ليس بدلاً لأنه لا يصح الاستغناء عن الأول وأجيب عنه بأن نية الطرح غالبية لا لازمة .

وقد ورد تمييز المائة في الشعر بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبيع الفزاري :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاة

وأجاز ابن كيسان نصب تمييز مائة وألف (والحقيقة أن البيت ضرورة والرواية

شاذة) « التصريح على التوضيح ص ٢٧٦ ج ٤ » .

والمعدود مع المليون وما بعده من العقود يكون كالمعدود مع الألف

استعمالاً وقياساً لأن المليون ليس إلا ألف ألف .

ملاحظة تتعلق بمعدود أحد عشر وأخواتها

الذي قلنا أنه يجب أن يكون مفرداً منصوباً :

جاء في القرآن الكريم : (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً) والأسباط

مفرداتها سبط مذكر وخرج على أن أسباطاً ليس تمييزاً وإنما هو بدل مما قبله

بدل كل من كل والتمييز محذوف تقديره فرقة . وزعم ابن مالك (الناظم)

في شرح الكافية أن أسباطاً تمييز وإنما لم يذكر معه العددان لأنه ذكر بعده

أمماً فرجع لذلك التأنيث لأن أسباطاً وصف بأما كما وقع نفس الأمر في بيت

عمر : « ثلاث شيوخ كعبان ومعصر » وهذا مخالف لقول الناظم (ابن مالك)

في التسهيل أن أسباطاً بدل لا تمييز وقولهم أنه بدل مشكل لا يصح وقولهم أنه

تمييز مخالف للقاعدة لأن تمييزه يجب ان يكون مفرداً وُخرج بكون أسباطاً وصف لتمييز محذوف تقديره فرقة وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد له أيضاً ماروي من قول ابن مسعود: « قضي في دبة اخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض » وتخرج أبي حيان على أن بني مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الأصل .
 وكل هذه التخريجات تخريجات مربكة لسنا في حاجة اليها وبكفي أن نشير في مثل هذه الآية التي لم ترد وفق الأمثلة الغالبة أن نقول قد ورد فيها التمييز جمعاً خلافاً للمألوف في القاعدة العامة المستمدة من النصوص الشائعة الغالبة بالكثرة فهي من قبيل النادر في اللغة أو الشاذ أو أنه لم يكن عند العرب مانع في بعض الأحيان من جعل التمييز جمعاً في مثل هذه الحالة .

مميز الثلاثة وأخواتها

حينما يكون اسم جنس أو امم جمع أو جمعاً
 مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس خفض بن: « نخذ أربعة من الطير » وعلل الأخفش امتناع الاضافة اليه بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد وقد يخفف تمييز اسمي الجنس والجمع باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو: « وكان في المدينة تسعة رهط » واسم الجنس كقول جندل بن المتني:

« كأن خصيه من التدليل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل »

واختلف في هذه الاضافة على ثلاثة أقوال: الجواز على قلة كما مر والاقتصار على ماسم وهو مذهب الأكثرين والرأي الثالث التفصيل في امم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل كرهط ونقر جاز وان كان يستعمل للقليل والكثير لم يجوز وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف الى الواحد ولا لما يدل على الكثرة ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما

تذكيراً وتأييماً وقد يكونان مما يجوز فيه التذكير والتأنيث على السواء مثل «البقر» فتقول ثلاثة من البقر وثلاث من البقر .

وفصل ابن عصفور في اسم الجمع فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لمن لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر . والجمع يعتبر به حال مفردة فتقول ثلاثة حمامات وثلاثة اصطبلات لأن حمام وإصطبل مذكران وأجاز البغداديون ذلك والكسائي ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك .

ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه فتقول ثلاثة طلحات لا ثلاث طلحات وينظر في مرافقة العدد الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد واختلفوا في تخرج :

« فكان مجنى دون ما كنت أتقي ثلاث شيوخ كعبان ومعصر »

فقال بعضهم ضرورة خلاف القياس وسهلها مدلولها ثلاث نسوة ورأى ابن مالك أنه اذا اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح (ص ٢٧١ من التصريح على التوضيح ج ٤) .

العدد الذي حذف تمييزه

ونابت عنه الصفة والذي أضمر بدون أن تنوب صفة عنه

الصفة المحذوف موصوفها إذا رافقت العدد روعي حال الموصوف المحذوف في التذكير والتأنيث مثاله : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » التقدير عشر حسنات أمثالها فمفرد حسنات حسنة وهي لفظة مؤنثة يذكر معها العدد .

واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته « أي حذفه » ولهذا ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكوراً لأن الدابة وهي لغة كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية وقد يجرونها مجرى الاسم الجامد ويراعون لفظها . « التصريح على التوضيح ج ٤ ص ٢٧١ » واذا أضمر المعدود

مع الأعداد بين الثلاثة والعشرة عدًّا كأنه مذكور ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث : «ثم أتبعه بست من شوال» .
 وعل الصبان (في حاشيته ص ٤٤ ج ٤) جواز حذف التاء في المذكر المحذوف مع العدد بقوله : «يمكن أن بوجه بأن في حذف المعدود إيهامًا فناسب مراعاة الإيهام في لفظ العدد أيضًا وفي المؤنث المحذوف مع العدد نقل الأسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مرَّ عن الصفوي الجواز» .

العدد الموصوف

ولا يجوز إضافة العدد الى الصفات وإنما بوصف بها العدد فتقول ثلاثة قرشيون وما جاء بإضافة الصفة يؤول بموصوف محذوف وذلك لأن الأصل أن تميز الأعداد بالأشكال لا بالصفات وعليه تخرج الآية : «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» بأن المقصود عشر حسنات أمثالها واستعمال ثلاثة نسابات أي ثلاثة رجال نسابات وإنما تقوم الصفة مقام الموصوف حين تشتهر (ص ١٢٧ ج ١٧ المخصص لابن سيده) .

العدد الذي يكون وصفا

يقول الصبان : «إذا قدم المعدود وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس - نقله النووي عن النحاة - (حاشية الصبان ج ٤ ص ٤٤) وقال ابن سيده (في المخصص ج ١٢ ص ١٢٥) : «إذا نعت المذكر والمؤنث بالعدد تساوى المنعوت وشبه بالمصدر ولو لم يكن له فعل من لفظه وذلك الى العشرة تقول : رأيت الرجال ثلاثتهم ورأيت النساء ثلاثتهن وقال أبو حاتم فيما زاد عن العشرة تقول : رأيتهم أحد عشرم وثلاثة عشرم ورأيتهم إحدى عشرتهن وثلاث عشرتهن وتجري البقية حتى تسعة عشر على ذلك» .

ونلاحظ هنا الفرق بين رأي الصبان القائل بأنه يجوز إجراء القاعدة وتركها وبين رأي ابن سيده في أن لفظ العدد في أصله ينعت به الجنسان وضرب له أمثلة .

صفة تمييز العدد المفرد

يجوز في نعت هذا التمييز مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهماً ظاهرياً وعشرون ديناراً ناصرياً ومراعاة المعنى فتقول ظاهرياً وناصرية ومنه قوله :
« فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسمح »

العدد المرادف بعدودين مذكر ومؤنث

سبق أن تكلمت في شيء من هذا في ص ٣٣ من بحثي ولكني لم أوفه حقه هناك حين كنت أتكلم على حالات المعدود فقد قلت أن حكم العدد المميز بشيئين لمذكرهما ولكن الأشموني (ص ١٥ ج ٤ من شرحه) يفصل في ذلك فيقول : « حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل نحو : عندي خمسة عشر عبداً وجارية وخمسة عشر جارية وعبداً فإن فقدت السابق بشرط الاتصال نحو : عندي خمسة عشر رجلاً وناقاة وخمس عشرة ناقاة ورجلاً وللمؤنث إن فصلاً نحو : ست عشرة ما بين ناقاة ورجل أو ما بين رجل وناقاة وفي الإضافة لسابقها مطلقاً نحو عندي ثمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميز مذكر ومؤنث لأن كلاً من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة » .

واختلف حكم المعدود من الجنسين مع العدد في كلام العرب إذا كان المعدودان بعد العدد المشترك أياماً وليالي فإن التأنيث يغلب على التذكير حينئذ بخلاف القاعدة العامة وذلك لأن الليلة ابتداء اليوم (أبو علي الفارسي) قال الشاعر :
« فطافت ثلاثاً بين يوم و ليلة وكان النكير أن تضيف وتجاراً »

وقال تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر وعشراً » أي عشرة أيام غلب الليالي على الأيام لأنه أهم ولم يعين المعدود وكذلك الأمر كلما عدد المدة بدون

ذكر اليوم أو الليلة؟ وسواء أذكر اليوم أم الليلة فالأيام مع لياليها والليالي مع أيامها وقد استعمل العرب الأيام مع الأعداد فأثثوا الأعداد معها قال تعالى: «قال آبتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزاً» (المخصص ص ١١٥ ج ٠)

تعريف العدد والمعدود

(دخول الألف واللام عليهما)

ذكر صاحب المفصل ان الألف واللام تدخل على معدود الثلاثة والعشرة وما بينهما فنقول تسعة الأثواب ومع أحد عشر تدخل الألف واللام على النيف فنقول الأحد عشر رجلاً وفيما فوق العشرين تقول الأحد والعشرون وفي المائة تقول مائة الدرهم وثلاثمائة الدرهم وألف الرجل وقال ان الكسائي روى الخمسة الأثواب وعن ابي زيد أن قوماً يقولونه غير فصحاء ففي حالة الثلاثة وأخواتها يرجع الى قاعدة ان المضاف يكتب التعريف من المضاف اليه وفي الأحد عشر وأخواتها يجوز ثلاثة وجوه: (١) أن تدخل الألف واللام على الأول لأن المركب قد اكتسب قوة الكلمة الواحدة فدخول التعريف على الأول وهو رأي البصريين (٢) أن تدخل التعريف عليهما معاً أي على النيف والمعد وهو مذهب الكوفيين والأخفش وذلك لأنها ايمان العطف منوي فيهما ولو صرح بالعطف لوجب دخول التعريف عليهما معاً (٣) مذهب قوم من الكتاب يدخلون التعريف على الكلمات الثلاثة وهو فاسد لأن التمييز لا يكون الا مبهاً فلا يجوز تعريفه ولا يجوز «العشرون الدرهم» إلا على المذهب الضعيف وذلك لأن درهما تمييز فيجب ان يكون نكرة كما قدمنا ولأن النون من عشرين تفصل بين العدد وبين المعدود لأنها في حكم التنوين فلا إضافة تفيد تعريف المضاف بتعريف المضاف إليه (المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

وذكر ابن سيده (المخصص ج ١٧ ص ١٢٥) «أن الكوفيين أجازوا: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم والثلاث المائة الألف الدرهم ويعرفون العشرين

وتمييزها فيقولون: العشرون الدرهم والأحد عشر الدرهم ومنهم من يقول: الأحد عشر الدرهم ويقولون النصف الدرهم شبهوه «بالحسن الوجه» وقال البصريون: إذا جعلت جميع أجزاء العدد نفساً للحقدار جاز إدخال التعريف عليها جميعها وروى أبو زيد أن استعمال النصف الدرهم والخمسة الدراهم غير مطرد» .
ونرى من هذين النصين الاختلاف الكبير بين رأي البصريين ورأي الكوفيين ونرى من جهة ثانية أن قضية وضع القواعد لم تكن قضية مماع عن العرب وكيف يستعملون التعريف في مثل هذه الحالة كما كان يجب أن يكون الأمر وإنما أصبح قضية تحكيم الهوى تارة والمنطق أخرى .

وبلاحظ أن المركب العددي كأحد عشر وثلاثة عشر يبقى مبنياً على فتح الجزأين مع الألف واللام ويذهب جل النحويين أيضاً إلى أنه يبقى كذلك حين يضاف لمستحق المعدود فتقول أحد عشر زبدٍ وأحد عشر ك بقاء الجزأين مبنين على الفتح .

وذكر الصبان أنه لا يجوز دخول الألف واللام على الألف في قولك الف رجل فلا تقول الألف رجل بل الف الرجل وذكر ابن الفارسي قال: «وأما دخول ال على المضاف في قول أبي هريرة (رضي): (فلما قدم جاء بالألف دينار) فقبل زائدة وقيل تقديره بالألف الف دينار فحذف الف وهو بدل من الألف .

إضافة العدد إلى مستحقه

قال ابن شقيل في شرح الألفية أن الأعداد المركبة تضاف إلى غير مميزها ما عدا اثني عشر فلا يضاف فلا يقال اثني عشر ك وإذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين بقاء الجزأين على بنائهما وقد يعرب العجز بحسب العوامل مع بقاء الصدر على بنائه .
وقال في التصريح: «إنما منعوا إضافة اثني عشر لمستحق المعدود من بين

الأعداد المركبة لأن ما بعد اثنين واثنين واقع موقع النون حكماً إن الإضافة تمنع مع النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى .
وقال ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٣٠ ج ٦) : « ولا يجوز حذف عشر فيقال اثنك لأنه يلبس بإضافة الاثنين » .

وقال في التصريح : « قال سيبويه في اللغة التي حكها في إضافة العدد المركب إلى مستحق المعدود - وهي بقاء الصدر مبنياً واعراب العجز بحسب العوامل - إنها رديئة وقال الأخفش حسنة واختارها ابن عصفور . ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الاعراب وردّه ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك . وقد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملاسة . وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو ان يضاف الجزء الأول إلى الثاني فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويحذف الجزء الثاني بالإضافة كما في عبد الله نحو ما حكى الأخفش أنه سمع من أبي فقمس الأمدى وابن الهيثم العقيلي : « ما فعلت خمسة عشر » .

النسبة إلى العدد

قال ابن سيده (ص ١١٩ ج ١٧ من المخصص) : « إذا أردت ان تقول رجل من بني ثلاثة فنسبه إلى العدد بلفظ ثلاثي . وإذا أردت ان تنسب ثوباً إلى ثلاثة باعتبار طوله ثلاثة أذرع قلت ثلاثي بنضم التاء والقاعدة تشمل بالأعداد من الثلاثة إلى العشرة . وإذا نسبت إلى عشرين وثلاثين قلت عشري وثلاثي وإذا نسبت إلى خمسة عشر قلت خمسي بعكس النسبة إلى الخمسة فتقول خمسي . والنسبة إلى اثني عشر ثنوي . واثنى واختلف في أحد عشر فقال الأحمر لا ينسب إليها وإنما يقال طوله أحد عشر وقال غيره يقال أحد عشري . وقال المسجعي لا ينسب اللفظ المركب فلا ينسب إلى الصدر وحده . ولا إلى العجز وحده وإنما

م (٧)

ينسب الاثنان معاً كما ذكر في الشعر النسبة الى رام هرمن رامية هرمنية
(في نسبة امرأة) فتقول أحدي عشري وإحدوي عشروي في المؤنث «
ونلاحظ نحن في لغات الحديث السائدة الآن في الأقطار العربية ان قولهم
احد عشري واثننا عشري هو الجاري على الألسنة فيقولون في سوريا مثلاً عن
المسار الذي طوله أحد عشر سانتيمتراً «إدعشري» ويقولون «اطنعشري»
ويقول المصريون «احدعشري واطنعشري» . والموسيقى والسهولة تدعوان لهذا
التخفيف في الاستعمال ولا تدعوان الى استعمال أحدي عشري في النسبة لأنه
ثقيل غير مستلح لا في النطق ولا في الأسماع .

الصفات العددية الترتيبية

على وزن فاعل والاشتقاق من أفعال العدد

أقصد بالصفات العددية الترتيبية ما يقصد به في اللغات الغربية الصفات المشتقة
من أفعال العدد للدلالة على درجة المعدود ورتبته النسبية بالنسبة لغيره من الأشياء
لاحدده فنجد ما تقول طلاب السنة الثالثة فانما تقصد السنة التي تأتي في الترتيب
بعد السنتين الأولى والثانية لا معنى العدد وهي في هذه الحالة صفة صريحة .
واللغة العربية كاللغات الغربية تشتق الصفات الترتيبية العددية من أسماء العدد
أنفسها وهي تشتق على وزن فاعل فيقال «ثاني وثالث ورابع» وهكذا ومؤنثاتها
على وزن فاعلة وجاءت لفظة واحد بطبيعتها على وزن فاعل وهي مشتقة من وحد
يحد ومؤنثه واحدة ولكن لفظه لا يستعمل للدلالة على الرتبة إلا مع العقود
كعشر وعشرين وذلك على قلة في لغات بعض القبائل فيقال جاء الرجل الواحد
والعشرون ويقصد به الرجل الحادي والعشرون واللفظة المفردة التي تدل على المعنى
الترتيبي للواحد بدون مرافقة العقود هي أول للمذكر على وزن أفعال وأولى
للمؤنث على وزن فاعلة وهمزة أول زائدة لأنه كما قلنا على وزن أفعال من فاعل
أما همزة أولى فغير زائدة وهي بدل من واو وإنما أبدلت لاجتماع النواوين على أحد

واقية وأواق وإذا كانت كلمة أول صفة منعت من الصرف وذلك لوصفية ووزن الفعل تقول هذا رجل أول أي أول من غيره حذف الجار والمحرور والألف واللام ليست بلازمة له ويفهم حذفها لأنها مرادان في المعنى فهما في حكم المنطوق وإذا كانت لفظة أول اسماً صرفت فتقول ما تركت له أولاً ولا آخرأ أي لا قديماً ولا حديثاً . واشتق من الواحد لفظة لتوافق العقود على وزن فاعل وهي « حادي » وحادية مقلوب واحدة جمعت فاء الكلمة فيها بعد لامها ولا يستعملان منفردين أبداً بل مع العقود تقول الحادي والتسعون والحادية والتسعون . وإذا أردت الترتيب العددي في العقود فانك تعطف العقد على لفظ الحادي والحادية كما أسلفت .

والصفة الترتيبية العددية المأخوذة من العددين اثنين وعشرة وما بينهما تشتق من هذه الأعداد على وزن فاعل كشان وثالث ورابع حتى عاشر بدون شذوذ وتدخل على هذه الصفات الألف واللام كما تنون أيضاً وتعرب بالحرركات الثلاث التي تظهر على آخرها .

وتكوّن الصفات العددية من الأعداد أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما بإضافة الصفات العددية المشتقة من الآحاد البسيطة الى لفظة عشر في صفة المذكور وعشرة في صفة المؤنث وتدخل الألف واللام على صدر المركب فقط فتقول قرأت الجزء الحادي عشر واخذت الصحيفة الرابعة عشرة ولم اجد النجاة قد نصوا على تجرده من الألف واللام او جواز تنوينه (أي صدر المركب) كما لم ينصوا على كيفية اعرابه في أي حالة من هذه الحالات الثلاث ولكن قياساً على حالة المركب العددي الذي اشتق هو منه استطيع ان اقول انه يبقى مبنياً على قح الجزءين ولو دخلته الألف واللام كما لا ينون لأن العجز نزل منزلة التنوين من الصدر في هذا المركب وانه يجوز تجرد الصدر من الألف واللام في بعض التعابير الكلامية فيقال رأيت رابعة عشرة فصلها وخامس عشر كتيبته .

ولم يشتقوا من لفظ العشرين صفة على وزن فاعل لأنه يأتي على وزن عاشر المشتق من عشرة ويلتبس به لذلك تستعمل لفظة العشرين نفسها كصفة عددية ترتيبية فيقال قرأت المجلد العشرين من معجم ياقوت مثلاً وكذلك في بقية بابها من أسماء العقود وفي المائة والألف وما فوقهما من العقود فتقول اخذت الجنيه المائة مما كان معي من النقود وهكذا .

قال صاحب التصريح (ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ج ٤) : «وقال في التسهيل فيما يتعلق باشتقاق الأعداد على وزن فاعل ان قولهم مصوغ من العدد تقريب على المتكلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثالث الى العشر وهي مصادر ثلاث الاثنين الى عشرت التسعة وفي الصحاح عشرت القوم أعثرهم عشرا إذا صرت عاشرهم وما دون الاثنين من هذه الأعداد على وزن فاعل وضع على ذلك الحكم من اول الأمر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من واحد يجيد» .
والاشتقاق من أسماء الأعداد سمعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يدك من التراب .

وقال الصبان في شرحه (ص ٥٤ ج ٤) ان الأفعال من لفظ العدد يكون مضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامه عيناً وهو ربع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع وقال (في ص ٥٦ من نفس الجزء) : «لم يذكروا في العشرين وبابه فعلاً مشتقاً وقال بعض أهل اللغة عشرين وثلاثين إذا صار له عشرون او ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتمعن .
والصفات العددية الترتيبية التي ذكرتها هي الصفات المفردة وذلك احد استعمالات ضيغة فاعل المشتقة من العدد ولها استعملان آخران للدلالة على ترتيب العدد وفيها لا تكون هذه الصفات مفردة بل تستعمل في احدهما مع ما اشتقت منه فيجب حينئذ إضافة فاعل الى ما بعده فتقول ثاني اثنين وثانية اثنين الى عاشر عشرة والمعنى احد اثنين واحد عشرة وتستعمل في الثاني مع ما قبل ما اشتقت

منه مثل ثالث اثنين وفي هذه الحالة يجوز اضافتها الى ما بعدها ويجوز نصب ما بعدها على المفعولية فتقول ثالث اثنين وثالث اثنين وهكذا الى عاشر تسعة وعاشر تسعة وكذلك في التأنيث مع مراعاة تأنيث الأول مع المؤنث والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة اربعة . هذا حين بناء فاعل من الآحاد البسيطة في هذين الاستعمالين ؛ واذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول الذي هو كثافي اثنين يجوز فيه ثلاثة أوجه :

١ - ان تجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث و صدر الثاني منها في التذكير أحد واثنان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفي التأنيث احدى واثنان وثلاث بلاتاء الى تسع مثل : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وثلاثة عشرة ثلاث عشرة وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح .

٢ - الثاني ان يقتصر على صدر المركب الأول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقياً على بناء جزء به نحو : « هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة » .

٣ - ان يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه نحو : « هذا ثالث عشر وثلاثة عشرة واليه اشار ابن مالك بقوله : وشاع الاستغناء بجادي عشرا ونحوه . . »

وقال ابن عقيل في شرح الألفية :

« ولا يستعمل « فاعل » من العدد المركب للدلالة على الاستعمال الثاني فلا يقال : « رابع عشر ثلاثة عشرة » وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المحصنف واقتصر على ذكر الأول » .

وقال في التصريح (ص ٢٧٨ ج ٤) ان تركيب رابع عشر ثلاثة عشر قد منعه بعضهم لعدم ورود السماع به وأجازه بعضهم قياساً منهم سيبويه وعلى الجواز فيتعين بالإجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض .

بإضافة التركيب الأول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بأل وهما منتفیان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بقنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة .

وقال الصبان في شرحه (ج ٤ ص ٥٠ - ٥٦) إن كلام الأشموني يفهم منه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد - للمعنيين المذكورين - فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة وهذا رابع ثلاثا وثلاثين بالإعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالإضافة .

وقال في التصريح (ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ج ٤) : « قال ابن مالك في اصطلاح ثان اثنين بنصب اثنين أن هذا لا يجوز الا في ثانٍ وذلك لأن له فعلاً من لفظه وهو ثنيت الرجلين أي صرت ثانيهما ولا يجوز « ثالثٌ ثلاثةٌ » لأنه ليس له فعل من لفظه وقد ردّ قوله هذا بعض النحاة غير معتمدين على السماع وإنما على القواعد المنطقية » .

ولا يجوز إعمال ثالث في اثنين في اصطلاح « ثالث اثنين » أي جاعل الاثنين ثلاثة الذي أجازوا إضافته وإعماله الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال واعتمد على نفي او استفهام أو ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان اي الإضافة والإعمال في جاعل ومصير .

وقال في شرح المفصل (ص ٣٤ ج ٦) : انه اذا أريد بتركيب رابع ثلاثة الدلالة على الزمن الماضي لا يجوز الا فك التنوين والإضافة كقولك : هذا ضاربٌ زبدٍ أمسٍ وقال في التصريح (ص ٢٧٨ ج ٤) : « ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثانٍ فلا يقال ثاني واحد ولا ثانٍ واحداً نص على ذلك سيويه وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب فقال : تقول ثاني واحد وحكي الجوهري « ثانٍ واحداً » وإنما صاغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلاً . » يقال كانوا

تسعة وعشرين فنلتهم اي صيرتهم ثلاثين وكانوا تسعة وتسعين فأما يتهم اي صيرتهم مائة . وورد في شرح ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي : « كان القوم عشرة فخدعشتهم الى تسعشتهم وهم مبدعشون وأنا مبدعش ومتسعش وكذلك في العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والألف مميء ومؤلف الا ان فعلها أمأى وآلف » .

قلت أن الصيغة الثالثة لاستعمال ثالث عشر ثلاثة عشر تكون بان يحذف التركيب الثاني « ثلاثة عشر » وقال صاحب التصريح بصددها أن هذا الاختصار جرى بحذف العقدة من التركيب الأول وحذف النيف من التركيب الثاني وبهذا توصل الى صيغة التركيب الأول وبناء على هذه الطريقة في الوصول الى هذه الصيغة قال أن في إعرابه وجهين الأول ان تعربها لزوال داعي البناء وهو التركيب فالأول بحسب العوامل والثاني مضاف اليه وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسمع لما فيه من الاجحاف ؛ الثاني أن يعرب الجزء الأول وهو الوصف بحسب العوامل وان ينسج الجزء الثاني على الفتح ووجهه ان الجزء الأول أعرب لزوال التركيب وأبقى الجزء الثاني مبنياً لنية المقدر . وزعم بعضهم وهو ابو محمد ابن السيد أنه يجوز بناؤهما على الفتح لخلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ورد بأنه لا يعلم حينئذ أنها اصل تركيبين بل يظن أنها تركيب واحد . (تنبيه في هذا الى اي درجة دخل المنطق والتحكك في وضع علم النحو) .

الألفاظ المشتقة من أسماء العدد

والدالة عليه والفاظ تدل على العدد غير الأعداد المعروفة

مر في البحث السابق ذكر كثير من هذه الأفعال والمشتقات فلا حاجة

لإعادتها الا ما يكون فيه فائدة منها فما ذكره صاحب المخصص (ص ١٢٨ -

١٣٩ ج ١٧): [من الأفعال الدالة على العدد قولهم: كان القوم وتراً فشفقتهم وكانوا شفعا فوترتهم وتراً، الوتر، والوتر وقد أوترت ووترت من الوتر، والخسالفرد والزكا الزوج وتخامى الرجلان تلاعبا بالزوج والفرد وثلثت القوم أثلاثهم إذا كنت لهم ثالثاً وربعتهم فخمستهم إلى عشرتهم إذا كنتُ عاشرهم. وثلثتهم إذا أخذت ثلث أموالهم أيضاً وكذا ربعتهم إلى العشر مثله إلا أن المضارع في العدد مكسور العين وفي القسمة (أي الكسر) مفتوح العين إلا يربع ويسبع ويتسع فهي مفتوحة العين في الحدين .

ويقال كانوا ثلاثة فأربعوا أي صاروا أربعة إلى اعثروا أي صاروا عشرة . ولم يقولوا اربعتهم وأربعهم فلان - ابن السكيت - .

ويقال عندي عشرة فأحدهن وأحدهن أي صيرهن أحد عشر وحكى بعضهم فأحدهن .

وقال في (ص ١٣٠ المخصص ج ٧): «الأستار أربعة من كل عدد قال جرير:

«ان الفرزدق والبيث وأمه واما البيث لشر ما أستار»

والنواة خمسة والأوقية أربعون والنش عشرون والفرق ستة عشر والشيع مقدار من العدد تقول أقيت شهرا أو شيع شهر ومعه مائة رجل أو شيع ذلك وآتيك غداً أو شيعه - أي بعه - ولا يستعمل إلا في الواحد (أي المفرد) .

نعيم الحمصي

يتبع:

